950 طالبا وطالبة في «التعليم الديني» يؤدون اليوم امتحانات الثانوية العامة

الأثري: «التربية» تتبع إجراءات مشددة لضمان عدم تسرب الاختبارات

أكد وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الأثري أن كل القطاعات والإدارات المعنية بالاختبارات أتمت استعداداتها لتوفير الأجواء المثالية التي تمكن الطلبة من تقديم اختباراتهم بيسر وسهولة.

وقال الأثري في تصريح صحافي امس إن الاستعدادات للاختبارات تمت وفق الخطة الموضوعة التي تصب في مصلحة الطلبة داعيا المراقبين والمشرفين إلى بذل أقصى الجهود لاستقبال الطلاب والطالبات المتقدمين للامتحانات في جو يؤمن الراحة والاطمئنان لهم.

وأوضح الأثري أن 950 طالبا وطالبة في (التعليم الديني) سيؤدون اليوم امتحانات الثانوية العامة بينما سيتوجه غدا طلبة الصفين ال 10 و ال 11 إلى لجان الاختبارات في كل المناطق التعليمية لتقديم امتحانات الفترة الدراسية الرابعة للعام الدراسي 2014 – 2015 والتي ستجرى لطلبة الصف ال 12 في 24 مايو الجاري.

وأضاف أن عدد الطلبة في صفوف المرحلة الثانوية في مدارس (التعليم العام) الذين سيؤدون الاختبارات يبلغ 71911 طالبا وطالبة بينهم 47577 في الصفين ال 10 وال 11 في حين يصل عددهم في التعليم الخاص إلى نحو 28 الفا.

وشدد الأثري على ضرورة الالتزام بتطبيق لائحة الاختبارات محذرا من مغبة التهاون في هذا المجال وأكد أن وزارة التربية تتبع إجراءات مشددة لضمان عدم تسرب الاختبارات سواء في المطبعة السرية أو خلال عملية توزيع الأظرف على المدارس.

■ عدد الطلبة في صفوف المرحلة الثانوية بمدارس التعليم العام الذين سيؤدون الاختبارات يبلغ 71911 طالباً

هيثم الأثري

■ أدعو أولياء الأمور إلى التركيز على أبنائهم والحرص على متابعتهم خصوصا وتهيئة الأجواء المناسبة لهم

وذكر أن عدد طلبة الصف ال10 في مدارس التعليم العام الذين سيؤدون اختبارات الفترة الدراسية الرابعة لهذا العام يبلغ 27701 طالب وطالبة موزعين بواقع 4088 طالبا وطالبة في منطقة حولي التعليمية و 4086 طالبا وطالبة في منطقة العاصمة التعليمية و 5353 في منطقة الفروانية التعليمية و 6058 في منطقة الأحمدي التعليمية و 5274 في منطقة الجهراء التعليمية اضافة إلى 2842 طالبا وطالبة في منطقة مبارك الكبير التعليمية.

وبالنسبة للصف ال 11 أشار إلى أن عدد طلبة مدارس التعليم العام بلغ 19876 طالبا وطالبة بينهم 11190 في القسم العلمي و 8686 في القسم الأدبي لافتا إلى وجود 3161 في منطقة العاصمة التعليمية و 3275 في منطقة حولي و 3809 في منطقة الفروانية و4497 في منطقة الأحمدي و 3343 في منطقة الجهراء فضلا عن 1791 طالبا وطالبة في منطقة مبارك الكبير التعليمية.

وبين أن إجمالي عدد طلبة الصف ال12 الذين سيتقدمون للاختبارات الأحد المقبل يبلغ 32871 طالبا وطالبة منهم 17620 في القسم العلمي و15251 في القسم الأدبي مشيرا إلى أن هناك 24334 طالبا وطالبة في مدارس التعليم العام و 8460 في التعليم الخاص اضافة إلى 77 طالبا وطالبة في مدارس التربية الخاصة.

ودعا الأثري أولياء الأمور إلى التركيز على أبنائهم والحرص على متابعتهم خصوصا خلال الاختبارات وتهيئة الأجواء المناسبة لهم لمراجعة المواد الدراسية بما يكفل لهم عوامل تحقيق النجاح والتفوق لاسيما أنهم النواة الأساسية للتنمية البشرية التي تساهم في بناء ونهضة الوطن.

وحث الطلاب والطالبات المتقدمين للاختبارات النهائية إلى بذل أقصى الجهود والتركيز في مذاكرتهم بغية حصد النجاح والتفوق متمنيا لهم التوفيق والتميز في الاختبارات النهائية.

أكدت ان الإجراءات المتبعة لدخول أي مواد غذائية لم تتغير

المسلم: الشهادة الصحية لم تلغ وهي أساس الموافقة على الاستيراد

■ الدليل الخليجي الموحد سيعمل به في الأول من يونيو المقبل إلزاميا

إدارة الأغذية المستوردة حصن أمان للبلاد

نفت مدير إدارة الأغذية المستوردة ببلدية الكويت المهندسة إستقلال المسلم ما تداولته إحدى الصحف في عددها امس حول «إلغاء الشهادة الصحية» موضحة أن الإجراءات المتبعة لدخول أي مواد غذائية لم تتغير وأن ما نشر عار عن الصحة تماما بسبب أخذ المعلومات من مصادرها غير الرسمية.

وأكدت المسلم في بيان صحفي أن الإدارة تحكم رقابتها على كافة المواد الغذائية المستوردة ومن ضمنها الأسماك والروبيان وفق النظم المتبعة من حيث بطاقة البيانات والشهادة الصحية والمواصفات القياسية المعتمدة طبقا لأحكام لائحة الأغذية

متسائلة كيف يتم مطالبة الإدارة وإلزامها بالإبقاء على الشهادة الصحية وهي بالأساس معمول بها ولم تلغى كما أنها تعد من صميم عملها بمختلف أقسام الواردات بالمنافذ الحدودية التابعة لها

مشيرة إلى أنه ما تم نشره بهذا الخصوص لا يمت للحقيقة بصلة

وأوضحت المسلم بأن النموذج الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي تم إعتماده مؤخرا من قبل اللجنة الوزارية لتطبيق «دليل الإستيراد الخليجي الموحد» والذي سيطبق في كل الدول الخليجية في الأول من يونيو المقبل بشكل إلزامي

■ الكتاب سيتضمن الآلية الجديدة الموحدة لعملية دخول المواد الغذائية وكيفية الافصاح عنها

■ الدليل الموحد سيقدم تسهيلات لدخول الأسماك المستوردة ما بين الدول الخليجية وفق النظم المتبعة

■ في حال تبين أن بعض الأسماك غير صالحة للاستهلاك الآدمي يتم فرز الإرسالية ويصرح بالصالح منها

مشيرة إلى انه يتضمن الالية الجديدة الموحدة لعملية دخول المواد الغذائية وكيفية الافصاح عنها مع نماذج محدثه لشهادات تتعلق بلحوم الطيور والاسماك ولحوم الابقار والاغنام وغيرها وذلك بعد ان تم اخطار جميع الدول والسفارات من خلال منظمة التجارة الدولية.

ولفتت المسلم إلى أن الدليل الموحد سيقدم تسهيلات لدخول الأسماك المستوردة ما بين الدول الخليجية وفق النظم المتبعة الأمر الذي سيعزز من موفور الأسماك والروبيان التي توردها الشركات مما سيساهم بخفض أسعارها للمستهلكين مشيرة إلى حرص الإدارة على إنسيابية حركة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

وشددت المسلم ان هناك عدد من الإجراءات للفحص والتصريح الخاصة بالأسماك الطازجة المستوردة منها قيام المفتش أو الطبيب البيطري المختص بالمعاملة بالتدقيق على البيانات الواردة بموجب المستندات الثبوتية الأصلية المصاحبة للإرسالية

إستقلال المسلم

مشيرة إلى ان هناك لجنة مشكلة تضم المفتش المختص بالمعاملة ومفتش آخر وطبيب بيطري بالإضافة إلى مفتش التوبة لتقوم بالكشف الظاهري الدقيق على الإرسالية.

وأكدت أنه في حال ثبوت صلاحية الإرسالية للإستهلاك الآدمي يتم التصريح لها وإذا ثبت غير ذلك يتم إتلافها وفق النظم المتبعة

لافتة إلى انه في حال تبين أن بعض الأسماك غير صالحة للاستهلاك الآدمي أوبها تغير بالخواص الطبيعية فإنه يتم فرز الإرسالية ويصرح بالصالح منها ويتم إتلاف غير الصالح منها للحد من الخسائر التي يتعرض لها التاجر

أما الأسماك المجمدة فيتم التصريح بها من عدمه بناء على نتيجة الفحص المخبري مشددة على انه لا يتم التصريح بدخول أي أسماك بدون شهادة صحية في أي حال من الأحوال.

واختتمت المسلم بيانها على أهمية تحري الدقة من قبل الصحيفة تجنبا للخوض بمثل هذه الأخبار العارية عن الصحة تماما حتى لا يكون هناك لبس يشوه صورة وعمل الإدارة التي تعتبر البوابة الرئيسية الآمنه لدخول المواد الغذائية للبلاد.

حررت 19 مخالفة بالعاصمة

«البلدية»: سنزيل جميع التعديات على أملاك الدولة

جانب من حملة البلدية

تنفيذاً لتعليمات الإدارة العليا في البلدية بتكثيف الحملات التفتيشية للأجهزة الرقابية على المطاعم والمقاهي والمحلات والأسواق الغذائية إلى جانب اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه التعديات الواقعة على أملاك الدولة

نظمت إدارة العلاقات العامة في البلدية بالتنسيق مع قسم إزالة المخالفات بفرع بلدية محافظة العاصمة حملة تفتيشية موسعة على المحلات الواقعة بمنطقة شرق استهدفت التأكد من صحة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للجمهور فضلاً عن صلاحية التراخيص الصحية للمحلات والعاملين فيها.

وقد أوضح مدير فرع بلدية محافظة العاصمة المهندس سعود العنزي أن هذه الحملات الميدانية تأتي في إطار توجيهات الإدارة العليا في البلدية وبمتابعة حثيثة من نائب المدير العام لشئون قطاع محافظتي العاصمة ومبارك الكبير المهندس فيصل صادق لتطبيق كافة القوانين واللوائح بحق المخالفين

مشيراً إلى أنها مستمرة وستشمل جميع المحلات الغذائية التي تقع تحت مسئولية بلدية المحافظة حفاظاً وجميع التعديات الواقعة على أملاك الدولة من خلال عمليات التفتيش والرقابة المستمرة.

ومن جانبه أوضح رئيس قسم إزالة المخالفات بالعاصمة المهندس عبد الله جابر بان الحملة أسفرت عن تحرير عدد (19) مخالفة تنوعت ما بين إقامة إعلان خاص بالنشاط قبل الحصول على موافقة البلدية عرض بضائع خارج المحل عدم تجديد ترخيص الإعلان، تشغيل المحل بترخيص صحي منتهي الصلاحية، فتح وإدارة محل قبل الحصول على موافقة البلدية إلى جانب وضع ملصق على الكشك المخالف الواقع في المدينة الذي يمثل تعدي على أملاك الدولة، لافتا إلى انه سيتم إزالته بعد فترة الإنذار.

تجدر الإشارة إلى انه شارك في الحملة الميدانية كل من رئيس قسم إزالة المخالفات المهندس عبد الله جابر ورئيس النوبة (ب) علي مراد والمفتشين محمد الناصر، مهدي العجمي، عيسى القطان صالح الفردان، يوسف الدوسري.

البلدية تواصل حملاتها للقضاء على المظاهر السيئة

خلال ندوة «المخاطر والتحديات الامنية في مشروعات الحكومة الالكترونية»

النقيب: الكويت حريصة على أمن وسلامة المعلومات وحماية مستخدمي التكنولوجيا

أكدت نائب المدير العام لقطاع المشروعات الوطنية في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ماجدة النقيب اهتمام الكويت بأمن وسلامة المعلومات وحرصها على توفير افضل الوسائل لحماية مستخدمي التكنولوجيا باختلاف فئاتهم.

وقالت النقيب في ندوة (المخاطر والتحديات الامنية في مشروعات الحكومة الالكترونية) التي نظمتها شركة (اي.فاير) في مقر الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات امس أن أمن المعلومات في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص يمثل عاملا اساسيا في نجاح الجهود المبذولة لتحقيق منظومة الحكومة الالكترونية.

واضافت ان الندوة تتناول عددا من الموضوعات ذات الأهمية في مجال أمن المعلومات وتعد فرصة للتعرف على أحدث التوجهات الحديثة والمستقبلية في مجال امن المعلومات وكيفية الاستفادة منها في رفع القدرات واكتساب المهارات والخبرات من أجل استخدام افضل وآمن لتكنولوجيا المعلومات بين جميع فئات المجتمع.

ماجدة النقيب

واوضحت ان الجهاز المركزي يعمل على توفير البيئة التكنولوجية الآمنة لرفع كفاءة منظومة العمل الحكومي التكاملي بالدولة وتحسين الأداء الحكومي والارتقاء بمستوى وطريقة أداء الخدمات الحكومية التي تقدم للمواطن ولجميع فئات المجتمع بطريقة سهله وميسره وآمنة.

جانب من الحضور

ولفتت النقيب الى ان استضافة الجهاز المركزي لهذه الندوة يأتي في نطاق دوره ومسؤولياته في مجال تكنولوجيا المعلومات والتوعية العامة بها واستخداماتها وتأكيدا لاهمية أمن المعلومات ومايصاحبها من ظواهر سلبية تنطوي على مخاطر جسيمة تمس قطاعات المجتمع.

راي كافيتي

وذكرت ان الندوة تهدف ايضا الى تعريف العاملين بالجهات الحكومية والمؤسسات على اهم وأحدث الاتجاهات المستقبلية في هذا المجال في ظل التحديات الأمنية المتنامية.

وبينت النقيب ان الجهاز المركزي انشأ مركز الاستجابة الوطني لطوارئ الحاسوب حرصا منه على أمن المعلومات وتأثيراته الإيجابية والسلبية على كافة المجالات بهدف تطوير القدرات الوطنية وتنسيق الجهود في مجال الجاهزية والاستجابة لحالات الطوارئ (السيبرانية) وبناء القدرات على المستوى الدولي في التبادل والتحليل المشترك للمعلومات وتشجيع المؤسسات على بناء قدراتها في الاستجابة لتلك الحالات.

من جانبه قال نائب رئيس شركة (فاير-اي) في منطقة الشرق الأوسط وتركيا وافريقيا راي كافيتي ان الانترنت يعتبر مدخلا سهلا واقتصاديا للوصول إلى المعلومات سواء بهدف الربح المادي او الوصول إلى مصادر قوة معينة او الحصول على امتيازات.

واضاف كافيتي ان الجهات الحكومية باتت هدفا اساسيا للقائمين على الجرائم الإلكترونية للحصول على معلومات حساسة مثل الخطط الأمنية والعسكرية وانظمة البنية التحتية من اتصالات وكهرباء وماء والسياسات الوطنية وحتى البيانات الشخصية والمالية للأفراد مشيرا الى ان الحكومة الكويتية تدرك هذه المخاطر وتعمل على مواجهتها.

وذكر أن العامل الأساسي للحد من المخاطر (السيبرانية) هي الشراكة وتبادل المعلومات والخبرات بين المؤسسات الحكومية والشركات الرائدة في هذا المجال.